ثوبك هذا فدق فلان توازمن طلاق وتوازمن مشته فاذا
هو قدق فلان فقد طلقت تطليقتين بائنتين هكذا ذكر
وهو الصحيح لان قوله توازمن طلاق صريح فيكون رجعيا وقوله
توازمن مشته بائن والبائن اذا لحق بالصريح يصير ان بائنتين
فان قوله لامراته مشته او قال از زنی مشته عند ابی حنيفة رح
يكون طلاقا بائنا اذا نوى وابو يوسف فرق بين قوله مشته
وبين قوله از زنی مشته فقال في الثانية يقع بائنة وان لم ينو
وقال محمد مشته او از زنی مشته او مشتم الكل سواء ان نوى
ثلثا فثلث وان نوى واحدة فواحدة وان لم ينو شيئا فواحدة
بائنة وقال الفقيه ابو الليث فتوى فقهاء امصارنا على انه
يقع تطليقة رجعية في الاحوال كلها نوى او لم ينو وانما اختار
هو ذلك لانه عرف اهل بلادهم ففي كل بلدة يكون في عرفهم ذلك
صريح طلاق يقع رجعيا بلا نية وفي كل بلدة لا يكون لا يقع
الا بالنية بائنا على ما كتبنا بدا وقال لله علي ان احج
ماشيا ان اعتقت هذه الجارية فاعتقها وتزوجها فالنكاح
صحيح ويجب عليه كفارة اليمين ولو حلف لا يفعل كذا بغير
اذن فلان ففعل مرة باذنه ومرة بغير اذنه يحنث

لان

لازم بوشی او لونه صاد ملون
او لون در

ما يسبق ويتبادر الى ما قيل عرفي
الشيخ في الحاوي المحصول
وفي ١٤٢ المختار

لان حرف الباء للالصاق والعربية والفارسية سواء على ما بيانه
في الباب الثاني رجل خاصم مع امراة فقال الكرزن من تدا
نان دهمدا واز من بسه طلاق فعلت المراة بذلك ووضعت
الخبز عندها ولم تاكلها فان اراد الحالف بهذا اللفظ التمليك
لا يحنث وان اراد الاطعام على وجه الاباحة حنث لان الاطعا
انما يكون بالتمكين وقد فعلت رجل قال لامراته مارزقك
الله من ثمن الغنلة من درهم الى عشرة من آن بدست نكيرم
ونستانم از تو واكر بستانم ترا طلاق فاخذ من مشتري الغنلة
الثمن بالكم ودفع اليها لا يحنث ولو قال لامراته اكر از دست
زشت تو بوشم فانت علي حرام ان نسيج من غزلها ولبس
حرمت عليه ولو نسيج لحافا لا يحنث ولو قال لامراته اكر از بن
كرباس جامه نكنى فانت طالق فرق الثوب قال رضخ
تا وهم آن مست كه جامه بوجاست سوكند نه افتد لكن
صحبت نكند ولو حلف لا يشرب الشراب فشرب سيدانى
ان كان اصل الفساد يسمون شرابا يحنث ولو قال لامراته
اكر با فلان حديث كنى تو ازمن بيكر طلاق فشنمت المراة
الفلان حنث لانها كلمته لانها خاطبته ولو قال لامراته

رجل خاصم مع امراة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)